Wadi AlShatti University
Journal of Human Sciences

مجلة جامعة وادي الشاطئ
للعلوم الإنسانيَّة

Vol. 1, No. 1, January-June, 2025, Pages 180-188.

المجلد 1، الإصدار 1، يناير – يونيو، 2025، ص 180–188

لغة عربية

تاريخ التسليم:27-03-2025.	تاريخ انهاء التعديلات:29-05-2025.	تاريخ القبول:31-05-2025.	تاريخ النشر:13-06-2025.

The Relationship between the Levels of Language System Analysis and the Rules of its Use and its Impact on Teaching the Arabic Language

Ahmed Emhemed Ali Jumaa
Faculty Member, Department of Arabic Language Faculty of Education, Wadi Al-Shati University

A B S T R A C T

The strategies adopted by linguistic levels to analyze the language system vary along with the rules for its use.

Despite their diversity, they are closely linked to the success of the communication process between the speakers. For the rules of the language system contribute to the development of linguistic competence, as well as the rules of usage contribute to developing communicative competence; which plays a major role in the processes success of understanding and making others understand what the discourse between the addresser and the addressee refers to, which is the goal of the language user to reach the purposes of the discourse.

Based on this, language levels can be divided into the level of language system analysis (the normative aspect), which includes the levels (phonology, morphology, grammar, and semantics), and the performance level, which is concerned with studying the rules of discourse.

Separating the relationship between these two levels leads to the inability of the language user to use and master it, which is what the research seeks to draw attention to in teaching the Arabic language, i.e. the failure to separate the normative and descriptive levels.

Keywords:- Referral - Semantics - usage - level - situation.

علاقة مستويات تحليل نظام اللغة بقواعد استعمالها وأثرها في تدريس اللغة العربية

أحمد إمحمد علي جمعة *
قسم اللغة العربية كلية التربية– جامعة وادي الشاطئ– ليبيا.

الملخص

تتنوَّع الإستراتيجياتُ التي تتخذُها المستويات اللغوية لتحليل نظام اللغة، وقواعد استعمالها وعلى الرغم من تنوُّعها إلَّا أنَّها ترتبطُ ارتباطًا وثيقًا لنجاح عملية التواصُل بين المتخاطبين؛ لأنَّ قواعد نظام اللغة تُسهم في تنمية الكفاية اللُّغويَّة، كما تسهم قواعد الاستعمال في تنمية الكفاءة التخاطُبيَّة التي تؤدي دورًا كبيرًا في إنجاح عمليتي الفهم والإفهام بما يُحيلُ عليه الخطاب بين المتكلِّم والمخاطَب وهو هدف مستعمل اللغة للتواصُل إلى مقاصد الخطاب.

ويهدفُ البحث إلى بيان الآليات التي ينتهجُها تحليل مستويات قواعد نظام اللغة والترابط الوثيق بينها وبين قواعد نظام استعمالها، والآليات التي يُعالجُ بها كلُّ مستوىً من هذه المستويات أنظمةَ اللغة بشقيها الوضع والاستعمال؛ لأنه لا يتحقَّقُ وصف أيَّ لغة بمعزل عن الاستعمال.

ومن أهم أسباب اختيار الموضوع لجوء كثيرٍ من معلِّميْ اللغة إلى تدريس فروع اللغة بمستوياتها المتنوِّعة معزولة عن بعضها والتركيز على الجوانب المعياريَّة التي تمثِّل قواعد نظام اللغة.

وسيجيبُ البحث عن أهمّ التساؤلات الآتية: ما عوامل الترابط بين مستويات تحليل نظام اللغة؟ وما علاقة مستويات تحليل نظام اللغة بقواعد استعمالها؟ وما أثر إهمال هذا العلاقات على تطوُّر اللغة؟

الكلمات المفتاحية: الإحالة – الاستعمال – الدَّلالة – المستوى – الوضع.

المقدمة

تنطلق فكرة البحث من أهمِّية التمييز بين اللُّغة والكلام، في كون اللُّغة اجتماعيَّة، والكلام فرديًّا والكلام عمليًّا واللُّغة حدوده، وإحساس الكلام بالسَّمع نطقًا وفهم اللغة بالتأمل في الكلام....

فنظام اللغة المتمثِّل في عددٍ من الرموز الصـوتيّة المنتظمة والمتواضـع عليها ضـمن البيئة اللغويّة الواحدة، تستخدمها أداة للتواصُل، فهي: "أصواتٌ يعبِّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم"(ابن جنِّي، 1428هـ، 2007م، ص 54)

أما الكلام فهو عبارة عن الكيفيّة الفرديّة لاستخدام اللغة؛ أيّ القدرة على إصدار الأصوات بشكلٍ واضحٍ وجليٍّ، يمنحُها سهولةَ التناغم ضمن إطارِ الإيقاع والصوت الصحيح، لينتج عنه تمييز الأصوات الناتجة وفهمها بكلّ سهولةٍ ويسر عن طريق ألفاظ وتراكيب.

وبهذا يكون الكلام هو الممارسـة الخطابية التي تهدفُ إلى إيجاد علاقة ثنائية متبادلة بين المتكلِّم والمخاطَب بواسطة عمليتي التأثير والاستجابة(الأثر والاستجابة)، كما أشارت إلى ذلك نظرية أفعال الكلام(فعل القول، الفعل المتضمِّن في القول، الفعل الناتج عن القول) .

تأسيسًا على هذا يمكن تقسيم مستويات اللغة إلى مستوى تحليل نظام اللغة، ويندرج تحته المستويات(الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدَّلالي)، ومستوى الأداء وقوانين الخطاب.

ويهدف البحث إلى بيان الآليات التي ينتهجُها تحليل مسـتويات قواعد نظام اللغة والترابط الوثيق بينها وبين قواعد نظام اسـتعمالها، والآليات التي يعالجُ بها كلُّ مسـتوىً من هذه المسـتويات أنظمةَ اللغة بشـقيها الوضـع والاستعمال؛ لأنه لا يتحقَّق وصفُ أيَّ لغة بمعزل عن الاستعمال.

ومن أهم أسـباب اختيار الموضـوع لجوء كثيرٍ من معلِّمي اللغة إلى تدريس فروع اللغة بمسـتوياتها المتنوِّعة معزولة عن بعضها والتركيز على الجوانب المعياريَّة التي تمثِّل قواعد نظام اللغة.

وتكمن أهمِّيته في التركيز على بيان أثر الترابط بين أنظمة قواعد اللغة وآليات اسـتعمالها في تدريس اللغة العربية، وتحقيق الأهداف المرجوَّة.

وسيجيبُ البحث عن أهمِّ التساؤلات الآتية: ما عوامل الترابط بين مستويات تحليل نظام اللغة؟

وما علاقة مسـتويات تحليل نظام اللغة بقواعد اسـتعمالها؟ وما أثر إهمال هذه العلاقة على الكفاية اللُّغويَّة للمتعلِّمين في استيعاب اللغة واستعمالها في الخطاب؟

المنهج المتَّبع: للإجابة على التسـاؤلات السـابقة سـيتَّبعُ المنهجُ الوصـفيُّ القائمُ على واسـتقراء، والتحليل الاسـتراتيجيات التي تنتهجها المسـتويات اللغوية في دراسـة اللغة(الكفاية اللغويَّة)، ومن ثَمَّ مطابقتها بمسـتويات تحليل نظام اللغة(الكفاءة التخاطُبيَّة) وعلاقته بقواعد الخطاب وقوانينه ومدى الترابط الوثيق بينهما لإصدار الأحكام العامة عليهما.

الدراسات السابقة: تناولت هذا الموضوع العديد من الدِّراسات، وكلٌّ منها بحسب أهدافه ومنهجيته، منها:

1.كتاب مستويات التحليل اللُّغويّ(رؤية منهجيَّة في شرح ثعلب على ديوان زهير)، د. فايز صبحي عبدالسلام تركي، دار الكتب العلميَّة، يناير 2010م، تناول فيه مسـتويات التحليل وأهم المصـطلحات المتعلِّقة بها، وناقش

ذلك في شرح ثعلب على ديوان زهير.

يختلف هذا البحث عن هذا الكتاب في أن الكتاب تميَّز بالسعة، ويرجع ذلك إلى القضايا التي وردت في شرح ثعلب على ديوان زهير، ولم يكن يهدف إلى أثر ذلك في العمليَّة التعليمية واستراتيجيات التدريس.

2.مستويات التحليل اللُّغويّ(المجالات والعلائق)، فوزيَّة حمد عبدالحفيظ الواسع، مجلَّة جامعة سرت للعلوم الإنسانيَّة، مجلَّد11، العدد2، ديسمبر 2021م،

واقتضت طبيعة البحث أن يُقسَّمَ إلى المباحث الآتية:

1.المبحث الأول: مستويات نظام قواعد تحليل اللغة(الصوتيّ، الصرفيّ، النحويّ، الدَّلاليّ)، والعلاقة بينها.

2.المبحث الثاني: مستويات نظام قواعد استعمال اللغة.

3.المبحث الثالث: العلاقة بين قواعد نظام اللغة وقواعد استعمالها.

4.الخاتمة متضمِّنة أهم النتائج، والتوصيات.

5.قائمة بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول: مستويات تحليل نظام اللغة(الصوتيّ، الصرفيّ، النحويّ، الدَّلاليّ)، والعلاقة بينها: تتمثَّلُ مستويات تحليل نظام قواعد اللغة في الآتي:

1.المستوى الصوتيّ: وهو الذي يهتمُّ بدراسة الأصوات اللغوية من حيث مخارجها وصفاتها وكيفية النطق بها، وتكمنُ أهمِّية هذا المستوى في تحليل اللغة بوضع القواعد المناسبة لتجاور الأصوات وارتباطاتها ومواقعها؛ وبهذا يكون اهتمامُه بمواضع الأصوات في مواقعها أكثر من اهتمامه بها نفسها، أيّ الاهتمام بالتشكيل الصوتي(الفونيمات) المتمثِّل في دراسة وظائف الأصوات؛ لأنَّ موقعَ الصوت في الكلمة يؤدي دورًا مهمًّا في التحليل اللغويّ وتوجيه دلالة الألفاظ وتحديدها بما يضفيه تناسق الأصوات وتشكيلها من إيحاءات دلاليَّة، وأشار الخطابيّ (ت388هـ) إلى هذه القيمة الدلالية بقوله: "إنَّ الكلام يقوم بثلاثة أشياء، هي: لفظٌ حاملٌ ومعنى به قائمٌ، ورباطٌ لهما ناظم" (أبوسليمان،، د. ت، ص 27).

وتتكوَّنُ من التشكيل الصوتيّ في أحد أضربه الدَّلالة الصوتية، أو ما يسمى التوليد الصوتي والتأثير الصوتي؛ وأشار ابن جنّيّ إلى ذلك في باب(تصاقُب الألفاظ لتصاقُب المعاني؛ فقال: (الهزُّ) للتحريك الظاهر العنيف، و(الأزُّ) للتحريك الخفي ومنه قوله- تعالى-:﴿إِنَّ أَرْسَلْنا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهم أَزًا﴾(مريم، الآية83) ، أي: تزعجهم وتُقلقهم، فهذا في معنى تهزُّهم هزًّا، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصُّوا هذا المعنى بالهمزة؛ لأنها أقوى من الهاء، وهذا أعظم في النفوس من الهزّ؛ لأنك قد تهزُّ ما لا بال له؛ كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك (ابن جنّي، 1428هـ، 2007م، ص144- 145).

كما أشار إلى أنَّ الدَّلالة اللفظيَّة أقوى من الدَّلالة المعنوية في باب(إمساس الألفاظ أشباه المعاني) ومن ذلك: القَسْم والقَصْم، فالقَصْم أقوى فِعْلًا من القسم؛ لأنَّ القصمَ يكون معه الدقُّ، وقد يقسم بين الشيئين، فلا يُنْكأ أحدهما، فلذلك خُصَّتْ بالأقوى الصادُ، وبالأضعف السينُ (ابن جنّي، 1428هـ، 2007م، ص 160)، ومنه (القضمُ) لأكل اليابس الصلب، نحو: قضم: قضمت الدَّابة شعيرها و(الخضم) لأكل الرطب الطري كالبطيخ والقُثَّاء (ابن جنّي، 1428هـ، 2007م، ص156).

ومنه كذلك الدلالة الصـــوتيَّة التي تحدثُ نتيجة لتكرار الصـــوت في الكلمة؛ فالمثال المكرَّر للمعنى المكرَّر، وللمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها، ويأتي ذلك في بعض مصادر الرباعية المضعَّفة، مثل: "الزعزعة، القلقلة، الصلصلة، الصعصعة، ..." (ابن جنِّي، 1428هـ، 2007م، ص65).

وتكمنُ دلالةُ الصوت في اعتباره عنصرًا أساسيًّا في بناء الكلمة وليس في نفسه، الأمر الذي يستوجبُ اقتران الصوت بأصوات أخرى لتأليف كلمة لتتمَّ عملية الترابط بين العناصر اللغوية التي تمنح الكلمة معنى.

يتَّضحُ من ذلك أنَّ الدلالة الصوتية تُستمَدُّ من طبيعة الأصوات، فإذا حدث أنْ استُبدلُ أو أُحل صوت منها في كلمة بصـــوت آخر في كلمة أخرى – أدَّى ذلك إلى اختلاف دلالة كل منهما عن الأخرى، فهي إذن المعاني المستفادة من نطق ألفاظ معينة، بما يحدثه تكرار المقاطع الصوتيَّة في الكلمة.

2.المستوى الصرفيّ، والصرفُ في اللغة: "صَرَفَ: ردَّ الشيءَ عن وجهه، صرَفه صرفًا وصارف نفسه عن الشيء صرفها عنه" (منظور، 1374هـ/ 1955م، ص (مادة: صرف).)

ويعرَّفُ علم الصـــرف في الاصـــطلاح: "بأنه العلم الذي تعرف به كيفية صـــياغة الأبنية العربية وأحوال هذه الكلمة التي ليست إعرابًا ولا بناءً" (الأسترآباذيّ، 1395هـ/ 1975م، ص 1).

ويدرسُ علمُ الصرف تأليف الكلمة المفردة بتبيان وزنها وعدد حروفها، وحركاتها وترتيبها، وما يعترضُ لذلك من تغيير أو حذفٍ، وما في حروف الكلمة من أصالة وزيادة

وأهمُّ ما يعتمدُ عليه علم الصـــرف هو ما يســـمى بالجذر، فلكل كلمة جذرها الذي يعتبرُ أصـــل الكلمة، والجذر هو: " الأحرف المشـــتركة بين عدد من الكلمات يعتقدُ أنها تتصـــلُ بعضـــها ببعض اتصـــالًا اشـــتقاقيًّا" (طرزي، 2005م، ص 24)، فلكل كلمة في اللغة العربية جذرٌ اشْـتُقَّت منه تلك الكلمة، فمثال: كتابة جذرها كتب، وقراءة جذرها قرأ .

فالمستوى الصرفيُّ يمدُّنا بالدلالة الصرفية: وهي بنية الكلمة وصيغتها؛ مثل:(غَفَّار) التي تزيد

في دلالتها عن(غَافِر)، فصيغة فعَّال أقوى دلالة من صيغة فاعل، وهكذا؛ فزيادة المبنى لقوَّة المعنى.

يتبيَّنُ من ذلك أنَّ الدَّلالة الصـــرفية تنتجُ من الأبنية المختلفة لصـــيغ الألفاظ، مثل: دلالة الأبنية المزيدة(أفعلَ، فاعّلَ، تفاعَلَ، اســـتفعلَ، انفعلَ، مفاعلة، ...، إلخ)، وهذه الأبنية تتطلَّبُها الحاجة (الأســـترآباذيّ، 1395هـــــ/ 1975م، ص 65) وقد تنبَّه علماء العربية المتقدِّمون إلى ذلك وأشاروا إليه في كثير من المصنَّفات .

3.المســـتوى النحوي(التركيبيُّ): والنحو في اللغة، هو: (القصـــدُ والاتجاهُ والمقدارُ)، وقد سُـــمِّيَ علم النحو بهذا الاسم؛ لأن المتكلِّم ينحوُ به منهاج كلام العرب إفرادًا وتركيبًا" (الطيب، ص 167)

ويهتم هذا المســـتوى بالعلاقة بين الكلمة والكلمة في الجملة من الناحية النحوية، إن كانت فاعلًا أم مفعولًا، أم تمييزًا أم حالًا...، وهذه العلاقة لا تعتمد على الضـــمِّ فحســـب؛ بل بتناســـق دلالتها، وتلاقي معانيها على الوجه الذي يقتضـيه العقل (الجرجانيّ، 1413هـــــ/ 1992م، ص 50) ومعانيها التي يقصـد بها اسـتخدام الأسـاليب النحويَّة.

فالمســـتوى النحويُّ ينتجُ الدَّلالة النحويَّة التي هي المعنى العام للجملة الذي لا يتأتّى من المعنى النحوي وحده؛ بل هو ثمرة ربط المعنى بعلم الدلالة، لأنَّ المعنى الدلاليّ يضمُّ المعنى النحويّ وطريقة التركيب، لذلك فإنَّ الدلالة

النحوية هي التي تحصل نتيجة التفاعل بين الوظائف النحويَّة والمفردات المختارة لشغلها في بناء الجملة الواحدة، وتتآزر القرائن اللفظية والمعنويَّة مستثمرةً مختلف أنواع السياق.

فصـــياغة التراكيب الذي تنقلُ المعنى المتخيل من المتكلِّم إلى المُخاطَب، تعتمد على العديد من العناصـــر والآليات التي تسهم في قيمتها، منها على سبيل المثال لا الحصر :

أ–بناء الجملة بالفعل الماضي: يفيد الدَّلالة على وقوع الحدث في زمنٍ مضى، أو يؤكد تحقّقه، وينفي الشّك في حدوثهِ.

ب– صياغة الجملة بالفعل المضارع: للدَّلالة على التجدُّد والاستمرارية.

ج– بناء التركيب على الأمر: يسهم في بيان الحالة الانفعالية للمتكلِّم، وقد يفيدُ أغراضًا بلاغيّة منها: الدّعاء، والالتماس، والتمنّي، والوعظ والإرشاد...

د–البدء بالجملة الاســـمية: للدَّلالة على الثبات والديمومة والاســـتقرار(في الحال أو الصـــفة أو الموقف أو العاطفة.

هـ–البدء بالجملة الفعلية: يدلُّ على التغيُّر والحركة ويمنحُ الخطاب حيويةً أكثر.

و– الاعتماد على اسم الفاعل: للدَّلالة على الفاعليّة، أو اتّصاف المُخاطَبِ بالصفة المستمدة من الفعل، أو نسبة الفعل إليه؛ كلّ ذلك على سبيل الحدوث لا الثبات المطلق.

ز– الاعتماد على صيغ المبالغة: لإفادة دَلالة اسم الفاعل مع إفادة المبالغة في قوّة الفعل أو تكرارِهُ، أو المبالغة في الوصف.

ح–البدء باسم المفعول: للدلالة على المفعولية، أو بيان مَنْ وقع عليه الفعل على سبيل الحدوث لا الثبات.

ط– البدء بالصّـفة المشـبّهة: للدَّلالة على ثبات الصـفة في المُخاطَب ثباتاً مطلقاً أو مسـتمرّاً مدّةً طويلةً من الزّمن.

ي– الاعتماد على اسم التفضيل: يتطلَّبُ مُفضّلاً ومُفضّلاً عليه، للدَّلالة على اشتراكِهما في صفة أو أكثر؛ لإفادة تفوّق المفضَّل على المُفضّل عليه، أو على كلّ من هو سواه.

ومن أبرز الآليات وأهمها آليتي التقديم والتأخير(الانزياح)، الحذف، والتَّكرار، وما تضـفيه على التركيب النحوي من مختلف أنواع الدَّلالة.

يتبيَّنُ من ذلك أنَّ التركيب يضـــفي على اللفظ معنى غير المعنى الذي كان يفيده منفردًا؛ لأنَّ الكلمة خارج السياق لا تدُلُّ إلَّا على معنى جزئيّ هو دلالتها في المعجم(الكلمة خارج السياق ميّتة وتستمدُّ حياتها من السياق) أمَّا عند ضمِّها إلى غيرها وفق قوانين نظام قواعد اللغة وشروط صياغة التركيب؛ فإنَّه يضفي عليها معنى آخر قال ابن يعيش: "والاســم إذا كان وحده من غير ضــميمة إليه لم يســتحق الإعراب؛ لأنَّ الإعراب إنمَّا يُؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كصـوتٍ تُصـوِّت به، فإنْ ركَّبته مع غيره تركيبًا تحصـل به الفائدة، نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ، وقام بكرٌ؛ فحينئذٍ يستحقُّ الإعراب" (الزمخشريّ، د.ط)

واعتبر الجرجانيُّ النظمَ هو توخِّي معاني الإعراب بقوله: ""أن لا نظم ولا ترتيب حتَّى يُعلَّقَ بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على

أحد من الناس" (الجرجانيّ، 1413هـ/ 1992م، ص 55).

مفاد هذا أنَّ العلامة الإعرابية قرينة صوتيَّة ودليل من أدلة المعنى، وإهمالها أو تغافُلها ضرب من التعسُّف.

كما يعدُّ السياق آلية من آليات تحديد معنى الكلمة وتوجيهه؛ لأنَّه يحدِّدُ للكلمة معيَّنة بذاتها غير تلك المعاني المتنوِّعة التي ينصرف إليها الذهن وهي منفردة، مما يجعلُ لها قيمةً حضوريَّة جليةً في سياقها اللغويّ الذي حدَّد موقعها من النظم الذي بيَّن الخطاب الذي وردت فيه الكلمة والجُمَل السابقة لها واللاحقة بها .

4.المستوى الدلالي: والدلالة في المعجم: من مادة دَلَلَ، التي تدلُّ على الإرشاد إلى الشيء والتعريف به" (منظور، 1374هـ/ 1955م، ص مادة: دّلّ).

وعلمُ الدلالة من مستويات اللغة العربية، ويهتمُّ: " بدراسة المعنى، أو هو العلم الذي يدرس المعنى" (خضير، 2022م).

حيث يمكن دراسة الجملة والنص اللغوي عن طريق تحليل معاني الكلمات والكشف عن العلاقات الدلالية بينها، وعلاقتها بما تحيل عليه، أيّ: العلاقة بين الدالِّ والمدلول والمرجع.

وبهذا فإنَّ علم الدلالة يهدفُ إلى الكشف عن العلاقة بين الألفاظ والمعاني، والكشف عن المدلولات الظاهرة والكامنة في الألفاظ(البنية السطحية والبنية العميقة)، عند التوظيف المجازي للألفاظ داخل التراكيب والأساليب في مختلف أنواع السياق، مستثمرًا المقام.

لذا فإنَّ الدَّلالة قد لا تؤخذُ من المعنى الحرفي للخطاب(ظاهر النصّ)؛ بل تستنتجُ من مجموع مكوِّنات التركيب مضافًا إليها عناصر أخرى غير لغوية مستمَدَّةٌ من السياق والمقام الذي ورد فيه الخطاب، وهو ما أشار إليه عبدالقاهر الجرجاني بقوله: "وإذا عرفتَ هذه الجملة فهاهنا عبارة مختصرة، هي أنْ تقول: المعنى ومعنى المعنى؛ نعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي نصلُ إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنىً ثُمَّ يفضي بك ذلك إلى معنى آخر" (الجرجانيّ، 1413هـ/ 1992م، ص66 وما بعدها).

ومن الأمثلة التي ساقها لذلك: "أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا وتُؤَخِرُ أُخْرَى" (الجرجانيّ، 1413هـ/ 1992م، ص68) يقال: للمتردِّد في أمره، و" كَثِيرُ الرّمَادِ" يعنون كثير القِرى، و" طَوِيلُ النَّجَادِ" يريدون طويل القامة، و"نَؤُومُ الضُّحَى" يقال في المرأة المترفة المخدومة التي لها من يكفيها أمرها (الجرجانيّ، 1413هـ/ 1992م، ص 66).

كما يكشف عن العلاقات الدلالية بين الألفاظ العربية، مثل: كالترادف، والمشترك، اللفظيّ، والأضداد.

5.العلاقة بين مستويات تحليل نظام اللغة:

تقوم العلاقة بين نظام اللغة بمستوياته المختلفة (الصوتيّ، الصرفيّ، التركيبيّ، الدلاليّ) على مبدأ التكامل التسلسلي بين هذه المستويات؛ أي: "هي علاقة تكامل وليست علاقة توازٍ أو إبدال؛ لأن الفهم الكامل لقولات اللغة يقتضي الاهتمام بكلِّ هذه المجالات للتَمَكُّنِ من إدراكها إدراكاً تامًّا" (علي، 1993م، ص 117)، فكل واحد منها يعالج بنية العبارة بحسب اهتمامه بها ثم يقوم بإدراج مخرجاته إلى المستوى الذي يليه فالتسلسل أساس في هذه العملية فالمستوى الصوتيّ يهتم بالتنسيق بين أصوات الكلمة وتحديد تناسبها ويدرجه إلى المستوى الصرفي التركيبي الذي يقوم بالتأليف فيما بين المفردات لتحصيل الجمل المفيدة التي تكون دلالتُها عامة، فيدرجها إلى

الدلالة فتضفي عليها نظمًا مخصوصًا يفوق التأليف الصرفي التركيبي يتكون من جوانب لسانية وغير لسانية، تنتج عنها دلالة تستمد معناها من المقاصد التي تحيل عليها معتمدة على أنواع السياق المختلفة.

فمدار النظم على معاني النحو، وأن المزية لا تثبت للتركيب اللفظي إلا بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ومواقع بعض العناصر اللفظية والدَّلاليَّة من بعض، وأن المراد بالتعليق بين الألفاظ وضمِّ بعضها إلى بعض هو تعليق معانيها بعضها ببعض (الجرجانيّ، 1413هـ/ 1992م، ص 77، 194، 195)، والمعاني المقصودة هنا هي الدلالة الخصوصية المستقاة من مجموع مكوّنات التركيب الواحد، الناتجة عن استقامة العلاقة الأفقية بينها.

المبحث الثاني: مستوى نظام قواعد استعمال اللغة:

يتمثَّلُ مستوى نظام قواعد استعمال اللغة في المستوى التخاطبيّ الذي" يتعلق بوظيفة العبارة؛ أيّ: دراسة العلاقات بين المُرْسِل والمُسْتَقْبِل وعلاقتهما بسياق الاتصال؛ أي الاهتمام بعلاقة العلامات بمؤوليها) (الحبَّاشة، 2008م، ص 31).

فالتَّداوليَّة هي إذن:" دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية" (بلعيد، 1986م، ص 62) و (بلعيد، 2004م، ص 55)، وانطلاقاً من هذا التعريف؛ فهي تهتم بالمعنى كالدلالة؛ أي الأشكال اللغويَّة التي لا يتحدَّدُ معناها إلَّا بالاستعمال.

وهو ما توصَّلت إليه نظرية أفعال الكلام في أن الفعل الكلامي ينقسم إلى ثلاثة أفعال، هي:

1.فعل القول: ويقصد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحويٍّ سليم (النظام الشكليّ الدلالي)، وهذا الفعل يرجع إلىٰ الكلام، ومنهم من يطلق عليه الفعل الكلامي.

2.الفعل المتضمِّن في القول: وهو الفعل الإنجازي الحقيقي؛ إذ إنه يُنجَز بقول ما(القوة الإنجازية)، يمثل هذا الجانبان الكفاءة اللغوية.

3.الفعل الناتج عن القول: حيث يرى أوستين أن القيام بفعل القول، وما يصحبُه من فعل متضمِّنًا في القول يقوم بفعل ثالث هو التسبُّب في نشوء التأثير في المشاعر والفكر(القوة الإنجازية المستلزمة، أو فعل التأثير)، ومن أمثلة ذلك: الإقناع، النصح والإرشاد والتثبيط والاستفزاز (صحراوي،، يوليو 2005م، ص 42).

في هذه الإشارة ما يفيد أن قيمة القول لا تتم إلا بتأويلٍ يفسره، ولا يكون هذا إلا بالاستعمال" فالتداولية تقدِّم الشروط التي تُستخدَم في إطارها تعبيراتٌ، من حيث إن تلك الشروط لا يمكن أن تُصاغ بمفاهيم القواعد النحوية والدلالية" (بلبع،، 2005م، ص36).

جعل تشارلز ساندرز بيرس المؤول هو البعد الثالث داخل البناء الثلاثي للعلامة وفق تصوُّره؛ فالعلامة عنده، هي: "ماثول يُحيل على موضوع غير مؤول، ويُشكّل المؤول أداة التوسط الإلزامي الذي يقود معطيات التجربة الصافية إلى التزيّ بزي القانون والضرورة والفكر، وإن غياب العنصر الثالث داخل سيرورة إنتاج العلامة معناه الاقتصار على تجربة غفل لا تعرف الماضي ولا المستقبل، إنها مثيرات لحظية تنتهي بانتهاء اللحظة التي أنتجتها" (بنكراد، العدد11، 1999م،ص 36).

فالتَّداوليَّة:" هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية" (بلعيد، 1986م،

ص 62)، (بلعيد، 2004م، ص55).

وانطلاقاً من هذا التعريف؛ فهي تهتم بالمعنى كالدلالة؛ أي الأشـــكال اللغوية التي لا يتحدَّدُ معناها إلا من الاستعمال.

وهذا ما توصَّلت إليه نظرية أفعال الكلام في أن الفعل الكلامي ينقسم إلى ثلاثة أفعال، هي:

1.فعل القول: ويقصـد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سـليم (النظام الشـكلي الدلالي)، وهذا الفعل يرجع إلىٰ الكلام، ومنهم من يطلق عليه الفعل الكلامي.

2.الفعل المتضـــمن في القول: وهو الفعل الإنجازي الحقيقي؛ إذ إنه يُنجَز بقول ما(القوة الإنجازية)، يمثل هذا الجانبان الكفاءة اللغوية.

3.الفعل الناتج عن القول: حيث يرى أوسـتين أن القيام بفعل القول، وما يصـحبُه من فعل متضـمِّنًا في القول يقوم بفعل ثالث هو التسبُّب في نشـوء التأثير في المشـاعر والفكر (القوة الإنجازية المسـتلزمة، أو فعل التأثير)، ومن أمثلة ذلك: الإقناع، النصح والإرشاد، والتثبيط، والاستفزاز (صحراوي،، يوليو 2005م، ص 42).

يتعلَّق تحليل المسـتوى التداولي بوظيفة العبارة، ودراسـة العلاقات بين المُرْسِـل والمُسْـتَقْبِل وعلاقتهما بسـياق التخاطُب؛ أي الاهتمام بعلاقة العلامات بمفسِّريها (الحبَّاشة، 2008م ص 31).

يتَّضحُ ذلك من أن قيمة الخطاب لا تتمُّ إلَّا بتأويلٍ وتفسير، ولا يكون هذا إلَّا بالاستعمال؛ أيّ أنَّ التداوليَّةَ تقدِّم شروط التخاطُب التي تُستخدَم في إطارها النصوص، من حيث إن تلك الشروط لا يمكن أن تُصاغ بمفاهيم نظام قواعد النحو والدلالة (بلبع،، 2005م، ص 36)؛ لأنَّ مدار الأمر ينصـــبُّ على ماذا يعني المرسِـــلُ بخطابه لا ماذا تعنيه اللغة، حتَّى لو كان الخطاب واضحًا في لغته(الشهري، 2004م، ص 196).

المبحث الثالث: العلاقة بين مستويات قواعد نظام اللغة وقواعد استعمالها:

تربط مســـتويات تحليل قواعد نظام اللغة بقواعد اســـتعمالها علاقات وثيقة؛ لأنَّ كلًّا منهما يعدُّ مكمِّلًا للآخر ومتمِّمًا له بعلاقة تراتبيَّة تسلسليَّة لا تقبل التبادل؛ فمخرجات كلِّ مستوى تصبُّ في المستوى الذي يليه؛ أيّ أنَّ هذه المستويات تفضي إلى إسناد موقع للمجالات التي قامت بمعالجتها، وأوجبت لذلك ضرورة الترتيب، فالمعالجة الصـــوتيَّة تســـبقُ المعالجة الصـــرفيَّة والتركيبية وهاتان تســـبقان المعالجة الدلالية التي بدورها تســـبق المعالجة التداولية، وتأســـيســـاً على ذلك فإن مخرجات التركيب تُعدُّ مدخلًا للدلالة، ومخرجات الدلالة تُعدُّ مدخلًا للتداولية، أما مخرجات التداولية فإنها تصـــف ما للقول من قيمة عمل (ريبول، ص 42). أيّ: "لا يمكن أن تُحلَّ بعض إشكاليات النحو الوصـفية إلَّا بعلم الدلالة، ولا يمكن أن تُحلَّ بعض إشكاليات علم الدَّلالة إلَّا بالتداوليَّة" (العبد، 1426هـ/ 2005م، ص 53).

هذا فإنَّ الشـكل التركيبي للقول(المحتوى القضـوي، مسـتعينًا بالقوة الإنجازية) يُمثِّلُ الكفاية اللغوية وهي مقدرة المتكلِّم على استخدام قواعد نظام اللغة وتمكُّنه منها، ويُمثل المحتوى الخبري(الدَّلالة العرفيَّة) المقام الذي تُستخدم فيه العبارة، ومن مجموعهما تتكوَّنُ قيمة عمل القول(الكفاءة التخاطبية)، وهي مقدرة المتكلِّم على اســـتثمار العناصر اللغويَّة وغير اللغويَّة التي أنتجت الخطاب وتوظيفها في تأويل ما يحيلُ عليه.

النتائج

من أهم النتائج التي توصَّل إليها البحث، ما يلي:

1.إنَّ دراسة تحليل نظام قواعد مستويات اللغة مفصولة عن بعضها كان من أسباب صعوبتها وعدم استيعابها.

2.أنَّ دراسة تحليل نظام قواعد اللغة معزولًا عن قواعد استعمالها وشروطه كان سببًا في عدم استعمالها في الخطاب اليوميّ.

3.إنَّ الاهتمام بدراسة دراسة معياريَّة كان له الأثر الكبير في عزوف كثير من المتعلِّمين عن دراستها.

4.ضرورة العمل على دراسة اللغة دراسة وصفية، من ذاتها ولذاتها، بالربط بين قواعد نظام اللغة وقواعد استعمالها؛ لأنَّ مخرجات كلِّ مستوى تصبُّ في الذي يليه وفق سلمية تراتبية.

5.إعداد المناهج الدراسية وفق أساليب حديثة تربط بين قواعد نظام اللغة وقواعد استعمالها مشتملةً على الشواهد والأمثلة الحيَّة المستمدَّة التراث العربي الإسلاميّ والحياة اليومية.

المراجع

1. ابن منظور. (1374هـ/ 1955م،). لسان العرب، (المجلد د. ط). (أبوالفضل جمال الدين محمَّد بن مكرم ابن منظور، المحرر) دار صادر، بيروت– لبنان.
2. أبو الفتح عثمان ابن جنّي. (1428هـ، 2007م،). الخصائص،. صفحة ص54.
3. الأسترآباذيّ. (1395هـ/ 1975م،). شرح شافية ابن الحاجب،. (نور الحسن، وآخرون،، المحرر، و الأسترآباذيّ، المترجمون)
4. الحبَّاشة،. (2008م،). التَّداوليَّة والحجاج– مدخل ونصوص،. الإصدار الأوَّل– صفحات للدِّراسة والنشر، . د. ط،، صفحة 31،. دمشق عاصمة الثقافة العربية.
5. الخطَّابيّ، الخطَّابيّ أبوسليمان،. (د. ت،). بيان إعجاز القرآن(ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرُّمانيّ).
6. الخطَّابيّ، و أبوسليمان، الخطَّابيّ،. (د. ت). بيان إعجاز القرآن(ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرمانيّ،.
7. الزمخشريّ. (د.ط). شرح المفصَّل لابن بعيش (المجلد د. ط). بيروت: عالم الكتب.
8. تمّام حسّان. (د. ت). اللغة العربية معناه ومبناها. الدار البيضاء: دار الثقافة.
9. جاك موشلر، آن ريبول. (بلا تاريخ). القاموس الموسوعي للتداوليَّة(التداولية واللسان والعرفان). (شكري المبخوت، المترجمون)
10. حفناوي بلعيد،. (2004م). الشعريات والتداوليات،. مجلة التبيين،، صفحة 23.
11. خضير. (2022م). علم الدَّلالة. دار الفلاح للنشر والتوزيع.
12. سعيد بنكراد،. (العدد11، 1999م،). التأويل بين بيرس ودريدا،. مجلة علامات،، صفحة 36.
13. عبدالمجيد الطيب. (بلا تاريخ). منزلة اللغة العربية بين اللغات السامية.
14. عبدالهادي بن ظافر الشهري. (2004م). أستراتيجيات الخطاب"مقاربة لغويَّة تداوليَّة" (المجلد د. ط). عمان– الأردن: دار الكتاب الجديد المتَّحدة.
15. علي. (1993م). وصف اللغة العربية دلاليًّا في ضو مفهوم الدلالة المركزي"دراسة حول المعنى وظلال المعنى". طرابلس: جامعة طرابلس.
16. عيد بلبع،. (ربيع, 2005م،). التداوليَّة البعد الثالث في سيميوطقا موريس،. (نقلًا: عن عيد بلبع، المحرر) مجلة فصول،، صفحة 36،.
17. فرانسواز آرمينغو، بلعيد. (تشرين الأوَّل, 1986م،). المقاربة التداوليَّة،. مجلة الفكر العربي المعاصر،، صفحة 55،.
18. فؤاد حنا طرزي. (2005م). الاشتقاق. مكتبة لبنان– ناشرون.
19. محمَّد العبد. (1426هـ/ 2005م). النص والخطاب والاتصال (المجلد د. ط). القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
20. مسعود صحراوي،. (يوليو 2005م). التداولية عند العلماء العرب(دراسة تداولية لظاهرة" الأفعال الكلامية" في اللسان العربي)، (المجلد د. ط). بيروت– لبنان: دار الطليعة.
21. يُنظر: الجرجانيّ. (1413هـ/ 1992م). دلائل الإعجاز (المجلد 3). (محمَّد محمود شاكر، المحرر) مكتبة الخانجيّ.